

قرار رقم (65) لسنة 2020م بتحويل بعض موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة مأموري الضبط القضائي 65 / 2020

عدد المواد: 5

فهرس الموضوعات

المواد (1-5)

النائب العام،

بعد الإطلاع على القانون رقم (9) لسنة 2002 بشأن العلامات والبيانات التجارية والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، على القانون رقم (23) لسنة 2004م بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وبخاصة على المادة رقم (27) منه، وعلى القانون رقم (5) لسنة 2015، بشأن المحال التجارية والصناعية والعامّة المماثلة والباعة المتجولين وتعديلاته، وعلى القانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، وعلى القانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات، وعلى اقتراح وزير التجارة والصناعة،
قرّر الآتي - :

المواد

المادة 1

يكون موظف وزارة التجارة والصناعة التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي نص عليها لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2002 المشار إليه والقرارات المنفذة له وهم:

م	الإسم	المسمى الوظيفي
1	أمنة جابر أحمد الكواري	مدير إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية
2	سالم محمد سالم الجهمان	مفتش
3	ثنوه راشد أحمد المهدي	باحث قانوني
4	مريم راشد يوسف الكواري	باحث قانوني

المادة 2

يكون لموظف وزارة التجارة والصناعة /حسن إبراهيم محمد عبدالله (باحث قانوني) صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي نص عليها لأحكام القانون رقم 5 لسنة 2015
إليه والقرارات المنفذة له.

المادة 3

يكون لموظفي وزارة التجارة والصناعة التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2019
إليه والقرارات المنفذة له وهم:

م	الإسم	المسمى الوظيفي
1	سارة حسن جاسم أبوخميس	باحث شؤون إدارية
2	نور حمد راشد النعيمي	باحث ترويج استثمار
3	نايف إبراهيم خميس المريخي	خبير ترويج استثمار
4	نور خالد عبد الرحمن الخاطر	باحث تسويق

5	ايمان عبدالوهاب عبدالرحمن المطاوعة	رئيس قسم ترويج استثمار
6	منى فاروق محمد غراب	منسق مشاريع
7	عبدالرحمن محمد حيدر علي درويش	خبير تنمية الأعمال
8	عائشة خالد عبدالله أحمد	باحث تسويق
9	مريم محمد سلطان الخلف	باحث شؤون إدارية
10	علي حمود حسن اليافعي	خبير أسواق
11	روضة محمد شبيب العطية	لخدمة بيانات

المادة 4

يكون لموظفي وزارة التجارة والصناعة التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2020م إليه والقرارات المنفذه له وهم:

م	الإسم	المسمى الوظيفي
1	سالم سالم خلف المناعي	مدير إدارة شؤون الشركات
2	راشد خميس عجلان الكعبي	مساعد مدير إدارة شؤون الشركات
3	عبدالله محمد عبدالله السليطي	رئيس قسم مراقبي الحسابات
4	خالد صالح خميس السليطي	أخصائي إداري
5	حسن عبدالرزاق يعقوب السيد	باحث قانوني ثالث
6	الشيخة جواهر محمد عبدالرحمن آل ثاني	باحث قانوني ثالث
7	غالية سحمان عبدالله المري	محاسب ثالث
8	بيبة عبيد حمد المري	محاسب ثالث
9	دانة جاسم محمد الحمادي	محاسب ثالث
10	فاطمة حسن محمد العبدالله	محاسب ثالث
11	بشائر محسن أحمد الكريبي	محاسب ثالث
12	علاء حمدي أبو شعيشع عبدالرسول	مدقق مالي
13	سمير السيد محمد الشابوري	أخصائي قانوني
14	جبر مصطفى محمد إسماعيل	مدقق مالي
15	عبدالرحمن محمد سلطان الجاسم	باحث قانوني ثالث

المادة 5

على جميع الجهات المختصة العمل على تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

الرجاء عدم اعتبار المادة المعروضة أعلاه رسمية
الميزان | البوابة القانونية القطرية